اعتذارات أهل السنة للصوفية
ابن تيمية أنموذجاً

أ.د. خالد بن عبد العزيز السيف (*)

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.. أما بعد

بقي المسلمون بعد النبي صلى الله عليه وسلم على ما تركهم عليه نبيهم من الاستمساك بالكتاب والسنة، وهي وصيته عليه الصلاة والسلام، حيث قال آخر أيامه في حجة الوداع كما جاء في حديث جابر رضي الله عنه قال: "تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله"(١)، وبقي المسلمون على ذلك من الاتباع، حتى توسعت البلاد الإسلامية أثناء الفتوحات الإسلامية، ودخل في الإسلام كثير من الشعوب والديانات المختلفة من عرب وغيرهم، وكان لهذا الخليط الجديد من المسلمين أثر في البعد عن الفهم الصحيح للدين وللنصوص الشرعية؛ لذلك حدث الافتراق في الأمة الإسلامية، بداية من الخوارج والشيعة، ومروراً بالمعتزلة والباطنية وغيرهم، وكان هذا الانحراف يغلب عليه الجانب النظري من مسائل الاعتقاد، وفي تلك الفترة نفسها أيضاً حدث انحراف آخر ليس على مستوى

(*) قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: حجة النبي صلى الله عليه وسلم ح(١٢١٨).

الجانب النظري من مسائل الاعتقاد، وإنما على مستوى الجانب السلوكي العملي، فظهر في وقت مبكر بعض العبّاد الذين غلوا في العبادة وآثروا العزلة، وعزفوا عن الزواج والتمتع بالمباحات، كما ظهر عند بعض هؤلاء الصعق والغشي عند قراءة القرآن وغير ذلك، مما استدعى الإنكار عليهم من البقية الباقية من الصحابة والتابعين، وأن الهدي الأكمل هو هدي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

ثم تطور الانحراف في الجانب العملي السلوكي وظهر المبالغة في الزهد، وظهر ما اصطلح عليه بالتصوف، بأبعاده المختلفة قرباً وبعداً من الهدى النبوي والنصوص الشرعية، وكان لأهل السنة موقف معتدل من هذه المظاهر، حيث اعتذروا لبعضهم مما كان قريبًا من السنة، ومن وكانت له سابقة عهد في السنة والالتزام بها، وكان اعتذار أهل السنة لهؤلاء مبنيًّا على أصول قواعدهم ومناهجهم في التعامل مع الآخرين، ومن أبرز من مثَّل أهل السنة في الاعتذار للمتصوفة بإنصاف وعدل هو الإمام ابن تيمية رحمه الله، حيث ناقش الكثير من قضايا التصوف في عموم مصنفاته ورسائله، واعتذر لبعض المتصوفة، ولم يعتذر للبعض الآخر بناء على تقسيم للمتصوفة ارتضاه أن يكون ميزاناً ضابطاً في التعامل مع المتصوفة كما سيأتي بيانه في ثنايا البحث. وهذا البحث سيسلط الضوء على اعتذارات أهل السنة للمتصوفة، ممثَّلة باعتذارات ابن تيمية كأشهر من ناقش قضايا التصوف والصوفية من أهل السنة.

مشكلة البحث:

سيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

١- ما الفرق بين الصوفية وبين المنتسبين للتصوف مما يكون له الأثر في اعتذار أهل السنة للمتصوفة؟

٢- ما مظاهر انصاف أهل السنة لمن خالفهم؟

٣– ماهي مظاهر اعتذارات الإمام ابن تيمية للمتصوفة؟

أهداف البحث:

البحث يرجو أن يحقق الأهداف التالية:

١– التفريق بين الصوفية وبين المنتسبين إلى الصوفية؛ لأن هذا معيار مهم في اعتذارات أهل السنة للمتصوفة.

٢– إبراز إنصاف أهل السنة للمخالفين لهم.

٣– إبراز اعتذارات الإمام ابن تيمية للمتصوفة.

خطة البحث

ستتكون خطة البحث من المباحث التالية:

المقدمة:

المبحث الأول: مفهوم التصوف والمنتسبون إليه.

المطلب الأول: مفهوم التصوف.

المطلب الثاني: المنتسبون للتصوف.

المبحث الثاني: إنصاف أهل السنة للمخالفين لهم.

المبحث الثالث: اعتذارات ابن تيمية للصوفية.

المطلب الأول: الاعتذارات العامة.

المطلب الثاني: الاعتذارات الخاصة.

المطلب الثالث: بيان موافقة الصوفية لأهل السنة.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الكريم،

إنه سميع قريب مجيب.

المبحث الأول

مفهوم التصوف والمنتسبون إليه

المطلب الأول: مفهوم التصوف

التصوف هو تجربة روحية لذلك ليس له مفهوم محدد أو تعريف جامع، فقد عدَّ بعضهم أكثر من ستين تعريفاً عن الصوفية الأوائل جاء ذكرها مفرقاً في الرسالة القشرية وكشف المحجوب للهجويري وتذكرة الأولياء لفريد الدين عطار النيسابوري وغيرها[1]، هذا ما يمكن أن يكون مختصراً من التعريفات، أما من توسع في تعريفات التصوف، وجعل التصوف تعبيراً عن حال الشخص كما عمل أبو نعيم في حلية الأولياء[2] فقد تعدى هذا الرقم كثيراً، ويرجع هذا التنوع في مفهوم التصوف إلى أن التصوف ليس مذهباً ذا أصول ومبادئ واضحة كما نقول عن أصول المعتزلة الخمسة على سبيل المثال، بل إن التصوف هو طريقة أو منهج في الوصول إلى الله، وإذا كان طريقة؛ فإن الطرق تتعدد بحسب سالكي هذه الطرق، هذا إذا أضفنا إلى ذلك الأحوال التي يمر بها سالكو الطريق وما يعتريهم من حالات وجدانية، فإن محاولة حد التصوف بحد جامع مانع في هذه الحالة قد يكون من المحال؛ ذلك أن التصوف تجربة روحية، وهو مجال يختلف عن مجال العلم والفلسفة، فلا يمكن أن تُكتسب الحالة الصوفية من خلال ممارسة العلم أو ممارسة العمل العقلي كما هو حال الفلسفة، بل هو وليد السلوك.

ولكن مع ذلك فهناك بعض المفاهيم التي حاول صانعوها أن يقرِّبوا مفهوم التصوف إلى حقيقته، كابن خلدون؛ حيث أعطى ابن خلدون مفهوماً للتصوف

---

(١) قد جمعها أبو العلا عفيفي في كتابه: التصوف الثورة الروحية في الإسلام ص٣٧.

(٢) انظر حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني ٢٣/١.

بأنه الجانب العملي، حيث وصف التصوف بقوله: "العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة، وكان ذلك عاماً في الصحابة والسلف، فلما فشا الإقبال على الدنيا في القرن الثاني وما بعده وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا؛ اختص المقبلون على العبادة باسم الصوفية والمتصوفة"(١).

وإذا كان التصوف يجمع أحوال السالكين وطريقهم إلى الله؛ فإن من المهم التنبيه إلى أن مصطلح التصوف لم يكن مستعملاً في القرون الأولى، وقد أشار الإمام ابن تيمية إلى ذلك بقوله: "أما لفظ الصوفية فإنه لم يكن مشهورا في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك، وقد نقل التكلم به عن غير واحد من الأئمة والشيوخ كالإمام أحمد بن حنبل وأبي سليمان الداراني وغيرهما"(٢)، وإذا كان المصطلح لم يكن موجوداً في القرون الأولى، فإن مظاهره موجودة وإن لم يسكّ له مصطلح خاص لكنه في العموم متعلق بالجانب العملي السلوكي، وهذا ما فعله الإمام ابن تيمية على سبيل المثال؛ حيث جعل مفهوم التصوف ينصرف إلى الجانب العملي وليس النظري، فسماهم أهل السلوك والإرادة(٣)، والعباد والنساك(٤)، والزهاد(٥).

(١) مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون ٦١١/١.
(٢) الصوفية والفقراء، ابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى ٥/١١.
(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٥٩/٨.
(٤) الاستقامة، ابن تيمية ١٢٨/٢.
(٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٦٤/٣٥.

المطلب الثاني: المنتسبون إلى التصوف

إذا كان مفهوم التصوف كما ذكرنا في المبحث السابق متعلقاً بالجانب السلوكي العملي، فإن هذا النوع من التصوف كان هو الموجود في القرون الأولى، وكان تصوفاً متوافقاً مع الكتاب والسنة في الجملة، وبسبب توسع دائرة مصطلح التصوف واشتراكه مع قضايا أخرى؛ فإن هذا النوع من التصوف لم يبق ضمن حدوده السابقة،؛ فقد دخل على التصوف ما ليس من التصوف، وانتسب إلى الصوفية من ليس منهم، وهذا الاشتراك في التسمية والاختلاف في الحقيقة هو ما حاول المتصوفة الأوائل فك الالتباس فيه، وهي إشكالية قديمة قدم التصوف نفسه. وقد ذكر الطوسي في مقدمة كتابه اللمع قوله: "اعلم أن في زماننا هذا قد كثر الخائضون في علوم هذه الطائفة، وقد كثر أيضاً المتشبهون بأهل التصوف"[١] ومثل هذا المعنى ذكره الكلاباذي في مقدمة كتابه التعرف حيث يقول: "ذهب المعنى وبقي الاسم، وغابت الحقيقة وحصل الرسم، فصار التحقيق حلية، والتصديق زينة، وادعاه من لم يعرفه، وتحلى به من لم يصفه، وأنكره بفعله من أقر به بلسانه، وكتمه بصدقه من أظهره ببيانه، وأدخل فيه ما ليس منه، ونسب إليه ما ليس فيه.. فدعاني ذلك إلى أن رسمت في كتابي هذا وصف طريقتهم، وبيان نحلتهم وسيرتهم من القول في التوحيد والصفات وسائر ما يتصل به مما وقعت فيه الشبهة عند من لم يعرف مذاهبهم ولم يخدم مشايخهم"[٢]. واشتكى كذلك القشيري مما دخل على التصوف مما ليس منه، فقال في مقدمة الرسالة القشيرية: "ثم اعلموا رحمكم الله أن المحققين من هذه الطائفة انقرض أكثرهم، ولم يبق في زماننا من هذه الطائفة إلا أثرهم.. مضى الشيوخ الذين كان بهم اهتداء، وقل

(١) اللمع، الطوسي ص١٩.

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي ص٢٠.

الشباب الذين كان لهم بسيرتهم وسنتهم اقتداء، وزال الورع وطوى بساطه، واشتد الطمع وقوى رباطه، وارتحل عن القلوب حرمة الشريعة، فعدوا قلة المبالاة بالدين أوثق ذريعة، ورفضوا التمييز بين الحلال والحرام، ودانوا بترك الاحترام وطرح الاحتشام، واستخفوا بأداء العبادات، واستهانوا بالصوم والصلاة، وركضوا في ميدان الغفلات، وركنوا إلى اتباع الشهوات، وقلة المبالاة بتعاطي المحظورات"(١). وهذا التفريق ليس خاصاً بعلماء المشرق، بل حتى مالكية المغرب بحساسيتهم تجاه البدعة، فقد قال الشاطبي أثناء حديثه عن الصوفية: "وتطرقت إليها البدع من جهة قوم تأخرت أزمانهم عن عهد ذلك السلف الصالح، وادعوا الدخول فيها من غير سلوك شرعي، ولا فهم لمقاصد أهلها، وتقولوا عليهم ما لم يقولوا به، حتى صارت في هذا الزمان الأخير كأنها شريعة أخرى غير ما أتى بها محمد صلى الله عليه وسلم"(٢).

ومن فقه الإمام ابن تيمية رحمه الله أنه لحظ هذا الملحظ المهم وهو اتصاف من ليس من الصوفية بالتصوف، ودخول كثير من المبتدعة على المتصوفة الأوائل، وقد حذر الإمام ابن تيمية من أن يختلط على المتلقي البسيط الصوفية المتمسكون بالكتاب والسنة بالصوفية المبتدعة، وفي هذا يقول: "وأقبح من ذلك أن يعتمد في اعتقاد أولياء الله في أصول الدين على كلام لم ينقل مثله إلا عن الحلاج وقد قتل على الزندقة.. وليس أحد من مشايخ الطريق لا أولهم ولا آخرهم يصوب الحلاج في جميع مقاله، بل اتفقت الأمة على أنه إما مخطئ، وإما عاص وإما فاسق، وإما كافر، ومن قال إنه مصيب في جميع هذه الأقوال المأثورة عنه

(١) انظر الرسالة القشيرية، القشيري ص١٦.
(٢) الاعتصام، الشاطبي ١/١٥١.

فهو ضال بل كافر بإجماع المسلمين، وإذا كان كذلك كيف يجوز أن يجعل عمدة لأهل طريق الله كلام لم يؤثر إلا عنه"[1].

وغالب التصوف المنحرف بدأ في القرن السادس الهجري تقريباً، وهو تصوف نظري أو تصوف فلسفي أو إشراقي على اختلاف في التسمية، لكن المهم أنه ليس تصوفاً عملياً سلوكياً، ولم يسجل التاريخ الصوفي مدرسة لهذا النوع من التصوف، وإنما سجل أفراداً انتهوا باستخدام الفلسفة والتأمل والذوق إلى نتائج انتسبت إلى التصوف بسبب ادعاء أصحابها أنهم من المتصوفة، وكان لآرائهم الغالية أثر في تحديد موضع التصوف في علم الاعتقاد، وهؤلاء هم: السهروردي (ت ٥٨٦هـ)، والتلمساني (ت٦٩٠هـ)، وابن الفارض (ت ٦٣٢هـ)، وابن عربي (ت ٦٣٨هـ)، وابن سبعين (ت٦٦٧هـ). وقد بيّن الإمام ابن تيمية رحمه الله أن كثيراً من هؤلاء ادعوا التصوف ادعاءً، وتصوفهم ليس التصوف بمعناه السلوكي العملي الذي كان قائماً في القرون الثلاثة الأولى، فقال في أحد سياقاته عن ابن عربي: "فإن ابن عربي وأمثاله وإن ادعوا أنهم من الصوفية، فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة ليسوا من صوفية أهل العلم فضلاً عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب والسنة كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وأمثالهم رضوان الله عليهم أجمعين"[2].

إن التفريق بين التصوف وبين المنتسبين إلى التصوف أمر مهم للغاية، وهو الذي عناه الإمام ابن تيمية في كثير من كتبه ورسائله وعموم سياقاته؛ لأن الإمام ابن تيمية كان يرى أن الصوفية الأوائل هم أقرب إلى الكتاب والسنة وامتدح كثيراً

(١) الاستقامة، ابن تيمية ١/١١٦.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية ص١٠٣ .

من رموزهم وسماهم أئمة، وأهل الكتاب والسنة، والتمس لكثير منهم العذر في مخالفة بعضهم للكتاب والسنة، ورأى أنهم مجتهدون، كما سيأتي في عموم هذا البحث. وفي المقابل فإن المنتسبين إلى التصوف، وهم من المتصوفة الغلاة، انتقدهم وبين حقيقة أمرهم ولم يلتمس لهم العذر في ذلك، ذلك أنهم لم يكونوا يصدون من الكتاب والسنة.

**

المبحث الثاني

إنصاف أهل السنة للمخالفين لهم

مما هو معروف لكل قارئ لمذهب أهل السنة، أن أهل السنة وسط بين الفرق، وأنهم أرحم الخلق بالخلق، وينظرون لكل الفرق والمذاهب والأشخاص بميزان الكتاب والسنة والعدل الذي أمر الله به كما قال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ} [المائدة:٨]؛ لذلك كان إنصاف أهل السنة ظاهر مع الخصوم بجميع درجاتهم، كما أن أهل السنة كانوا منصفين أيضاً مع من لم يكن من الخصوم، وإنما وقع في كلامه شيء من الانحراف عن الكتاب والسنة، فكان أهل السنة بذلك عدلاً مع الجميع، وقد قال أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني في كتابه اعتقاد أئمة الحديث يصف معتقد أهل السنة وأنهم يقيمون العذر لمن هو منهم ولمن ليس منهم، حيث قال: "مع لزوم الجماعة، والتعفف في المأكل والمشرب والملبس، والسعي في عمل الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعراض عن الجاهلين حتى يعلموهم ويبينوا لهم الحق، ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامة العذر بينهم ومنهم"(١).

ونقل الآجري عن أهل السنة عذرهم للخوارج حيث لم يكفروهم كما فعل الصحابة رضي الله عنهم؛ حيث ساق سندًا بقوله: "عبد الله بن صالح البخاري قال: حدثنا مخلد بن الحسن بن أبي زميل قال: حدثنا أبو المليح الرقي، عن

(١) اعتقاد أئمة الحديث، أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني ص٧٩.

سليمان بن أبي نشيط، عن الحسن: وذكر الخوارج فقال: حيارى سكارى، ليس بيهود ولا نصارى، ولا مجوس فيعذرون"(١).

وقد نص الإمام ابن تيمية على عذر من لم يعلم مراد الله وسوله في المتشابه من النصوص من النصارى حيث قال: "فإذا قالوا في الألفاظ المتشابهة لا نعلم مراد الرسول بها، كان هذا مما قد يعذرون به، فإن المتشابه من النصوص لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم"(٢).

كما قال الإمام ابن تيمية أيضاً فيمن وقع في خطأ وهو مجتهد بأنه معذور: "فالكمال في كمال طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً، ومن كان لم يعرف ما أمر الله به فترك هواه واستسلم للقدر أو اجتهد في الطاعة فأخطأ، فعل المأمور به إلى ما اعتقده مأموراً به أو تعارضت عنده الأدلة فتوقف عما هو طاعة في نفس الأمر، فهؤلاء مطيعون لله مثابون على ما أحسنوه من القصد لله واستفرغوه من وسعهم في طاعة الله، وما عجزوا عن علمه فأخطئوه إلى غيره فمغفور لهم، وهذا من أسباب فتن تقع بين الأمة، فإن أقواماً يقولون ويفعلون أموراً هم مجتهدون فيها، وقد أخطئوا فتبلغ أقواماً يظنون أنهم تعمدوا فيها الذنب أو يظنون أنهم لا يعذرون بالخطأ، وهم أيضا مجتهدون مخطئون، فيكون هذا مجتهداً مخطئاً في فعله، وهذا مجتهد مخطئ في إنكاره والكل مغفور لهم"(٣).

كما وضح الإمام ابن تيمية أكثر في عذر المنتسب إلى السلوك والتصوف فيما أخطأوا فيه مما ظنوا أنه مراد الله ورسوله، وأن المنهج الصحيح هو الاستفادة منه

(١) الشريعة، الآجري ٣٤٤/١.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية ٢٦٦/٤.

(٣) شرح كلمات لعبد القادر في كتاب فتوح الغيب، ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى ٥٤٦/١٠.

فيما هو حق، وترك ما هو غير متوافق مع الكتاب والسنة وعذر صاحبه في ذلك وخصوصاً من كان له قدم صدق في العلم والهدى، حيث قال: "وأخبار زهاد السلف وطبقات الصوفية يستفاد منه فوائد جليلة، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة، وهكذا كثير من أهل الروايات ومن أهل الآراء والأذواق من الفقهاء والزهاد والمتكلمين وغيرهم، يوجد فيما يأثرونه عمن قبلهم وفيما يذكرونه معتقدين له شيء كثير وأمر عظيم من الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله، ويوجد أحيانا عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير، ومن له في الأمة لسان صدق عام بحيث يثنى عليه ويحمد في جماهير أجناس الأمة فهؤلاء هم أئمة الهدى ومصابيح الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل فهم بعداء عن الجهل والظلم وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس"(١).

وفي سياق عذر أهل السنة لمن خفي عليه أحكام بعض النصوص؛ فقد ذكر الإمام ابن القيم ذلك، وبين أن أهل السنة يعذرون ذلك بخلاف من بلغه النص ولم يكن عنده ما يعارضه، فقال في ذلك: "وقد يكون معنى النص بيناً جلياً فلا تختلف الأمة في تأويله، وإن وقع الخلاف في حكمه لخفائه على من لم يبلغه، أو لقيام معارض عنده أو لنسيانه، فهذا يعذر فيه المخالف إذا كان قصده اتباع الحق، ويثيبه الله على قصده، وأما من بلغه النص وذكره ولم يقم عنده ما يعارضه فإنه لا يسعه مخالفته ولا يعذر عند الله بتركه لقول أحد كائناً من كان"(٢).

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٤٣/١١.

(٢) الصواعق المرسلة، ابن القيم ٢٠٧/١.

كما أشار الإمام الشاطبي رحمه الله إلى فهم كلام الله تعالى مما خفي عليه بعض معاني اللغة العربية إذا تحرى ذلك، وأنه في ذلك مجتهد وهو داخل في الفرقة الناجية، حيث قال: "فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك قد يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه، والصحابة رضوان الله عليهم برآء من ذلك؛ لأنهم عرب لم يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلم، ثم من جاء بعدهم ممن ليس بعربي اللسان تكلف ذلك حتى علمه، وحينئذ داخل القوم في فهم الشريعة وتنزيلها على ما ينبغي فيها كسلمان الفارسي رضي الله عنه وغيره، فكل من اقتدى بهم في تنزيل الكتاب والسنة على العربية، إن أراد أن يكون من أهل الاجتهاد فهو إن شاء الله داخل في سوادهم الأعظم، كائن على ما كانوا عليه، فانتظم في سلك الفرقة الناجية"[(١)].

**

(١) الاعتصام، الشاطبي ٣/٢٦٤.

المبحث الثالث

اعتذارات ابن تيمية للصوفية

المطلب الأول: الاعتذارات العامة

هي على ما وقع فيه بعض المتصوفة من انحراف؛ إلا أن الإمام ابن تيمية نظر إلى المسألة من زاوية الاجتهاد، وأن الكثير من المتصوفة الأوائل هم مجتهدون في الطريق الذي يرون أنه الطريق الأقرب إلى الله، فقال رحمه الله في ذلك: "التحقيق فيه أنه مشتمل على الممدوح والمذموم كغيره من الطريق، وأن المذموم منه قد يكون اجتهادياً وقد لا يكون، وأنهم في ذلك بمنزلة الفقهاء في الرأي، فإنه قد ذم الرأي من العلماء والعباد طوائف كثيرة، والقاعدة التي قدمتها تجمع ذلك كله، وفي المتسمين بذلك من أولياء الله وصفوته وخيار عباده ما لا يحصى عده، كما في أهل الرأي من أهل العلم والإيمان من لا يحصي عدده إلا الله. والله سبحانه أعلم"(١). وقال في سياق آخر قال مؤكداً على مسألة الاجتهاد، وأنهم مجتهدون يقع منهم الخطأ والصواب، فقال في ذلك: "فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، ونقل عن طائفة من الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام. وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم. والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٣٧٠/١٠. وانظر الصوفية والفقراء، ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى ١٨/١١.

هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاص لربه"(١).

ومثل هذه النصوص في سياقات الإمام ابن تيمية كثيرة جداً، وهي الحكم العام في إطار الاجتهاد، وأما ما يقع من بعض الصوفية من انحراف الذي هو خارج عن الاجتهاد، كنوع من التصرفات والعبارات التي يطلقها الصوفية ولا تتفق مع الكتاب والسنة، فقد نظر إليها الإمام ابن تيمية بشيء من الانصاف مراعياً بذلك الأشخاص أنفسهم الذين خرجت منهم هذه العبارات ومدى قربهم وبعدهم عن السنة، بحيث وضع هذا القرب من الكتب والسنة محل الاعتبار، ومثال ذلك من وقع منه السكر أو الغشيان ونطق بعبارات مخالفة للكتاب والسنة، وفي مثل هذه الحالة فقد عذر الإمام ابن تيمية مثل هؤلاء بأنه غير محاسبين عليها وهم في هذه الحالة بمنزلة من زال عقله فقال في هذا: "فالأحوال التي ترد على العباد وأهل المعرفة والزهاد ونحوهم مما توجب زوال عقل أحدهم وعلمه حتى تجعله كالمجنون والموله والسكران والنائم، أو زوال قدرته حتى تجعله كالعاجز أو تجعله كالمضطر الذي يصدر عنه القول والفعل بغير إرادته واختياره.. فهؤلاء يقال فيهم: إن كان زوال ذلك بسبب غير محرم فلا حرج عليهم فيما يتركونه من الواجبات ويفعلونه من المحرمات، ولا يجوز أيضا اتباعهم فيما هو خارج عن الشريعة من أقوالهم وأفعالهم ولا نذمهم على ذلك بل قد يمدحون على ما وافقوا فيه الشريعة من الأقوال والأعمال، ويرفع عنهم اللوم فيما عذرهم فيه الشارع كما يقال في المجتهد المخطئ سواء"(٢). وقال في سياق آخر: "لكن شيوخ أهل العلم الذين لهم لسان صدق وإن

(١) الصوفية والفقراء، ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧، ١٨.
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٠/٣٤٨.

وقع في كلام بعضهم ما هو خطأ منكر فأصل الإيمان بالله ورسوله إذا كان ثابتاً غفر لأحدهم خطأه الذي أخطأه بعد اجتهاده"[1].

كما بين ابن تيمية أنه بعض ما ذكر من عبارات منسوبة لأكابر الصوفية مما يخالف الكتاب والسنة فكثير منه مكذوب، وما هو حقيقة فقد عذرهم الإمام ابن تيمية لنفس السبب السابق، حيث يقول: "وإن سمع شيء من ذلك منقول عن بعض أكابر الشيوخ؛ فكثير منه مكذوب اختلقه الأفاكون من الاتحادية المباحية الذين أضلهم الشيطان وألحقهم بالطائفة النصرانية، والذي يصح منه عن الشيوخ له معانٍ صحيحة، ومنه ما صدر عن بعضهم في حال استيلاء حال عليه، ألحقه تلك الساعة بالسكران الذي لا يميز ما يخرج منه من القول، ثم إذا ثاب عليه عقله وتمييزه ينكر ذلك القول، ويكفر من يقوله، وما يخرج من القول في حال غيبة عقل الإنسان لا يتخذه هو ولا غيره عقيدة، ولا حكم له، بل القلم مرفوع عن النائم والمجنون والمغمى عليه والسكران الذي سكر بغير سبب محرم"[2].

المطلب الثاني: الاعتذارات الخاصة

وكما اعتذر ابن تيمية عن الصوفية الأوائل ما وقعوا فيه من أخطاء وعذرهم بالاجتهاد وأحياناً بالخطأ دون قصد مع التزامهم بالكتاب والسنة، فإنه أيضاً في أثناء سياقاته المتعددة حول التصوف والصوفية فقد سمى أشخاصاً من الصوفية وقعوا في الخطأ والتمس لهم العذر لنفس السبب، فقال عما اشتهر عن أبي زيد البسطامي قوله أنا الحق، فقال ابن تيمية في ذلك: "والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص ونفي الفرق ويعذرونه في ذلك يقولون إنه غاب عقله حتى قال أنا الحق وسبحاني وما في الجبة إلا الله، ويقولون إن الحب إذا

(١) الصفدية، ابن تيمية ٢٦٥/١.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٧٤/١١. وانظر أيضاً الاستقامة، ابن تيمية ١٠٥/٢.

قوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً يغيب بمحبوبه عن حبه، وبموجوده عن وجده، وبمذكوره عن ذكره، حتى يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل..فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور ليست علماً ولا حقاً، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يعذر، لا أن يكون قوله تحقيقاً"(١)، كما اعتذر للشبلي في قوله الله الله، وبين الإمام ابن تيمية أن هذه زلة تغفر له لصدق إيمانه، فقال في ذلك: "فأما الاسم المفرد مظهراً مثل الله الله، أو مضمراً مثل هو هو، فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سنة، ولا هو مأثور أيضاً عن أحد من سلف الأمة ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم، وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين، وربما اتبعوا فيه حال شيخ مغلوب فيه مثلما يروى عن الشبلي أنه كان يقول: الله الله، فقيل له لم لا تقول لا إله إلا الله، فقال: أخاف أن أموت بين النفي والإثبات، وهذه من زلات الشبلي التي تُغفر له لصدق إيمانه وقوة وجده وغلبة الحال عليه، فإنه كان ربما يُجن ويذهب به إلى المارستان ويحلق لحيته، وله أشياء من هذا النمط التي لا يجوز الاقتداء به فيها؛ وإن كان معذوراً أو مأجوراً(٢). وكما تأول الإمام ابن تيمية للشبلي في إفراد لفظ الجلالة؛ فقد تأول لذي النون المصري في مسألة السماع، وقال في ذلك: "فهذا ونحوه هو الذي أشار إليه الأئمة كالشافعي في قوله خلفت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير يصدون به الناس عن القرآن، فيكون ذو النون هو أحد الذين حضروا التغبير الذي أنكره الأئمة وشيوخ السلف، ويكون هو أحد المتأولين في ذلك، وقوله فيه كقول شيوخ الكوفة وعلمائها في النبيذ الذي استحلوه مثل سفيان الثوري وشريك بن عبد الله وأبي حنيفة ومسعر بن كدام ومحمد بن

(١) انظر مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٣١٣/٨.
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٥٥٦/١٠، ٥٥٧.

عبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم من أهل العلم، وكقوله علماء مكة وشيوخها فيما استحلوه من المتعة والصرف"[1]. كما اعتذر الإمام ابن تيمية أيضاً لأبي طالب المكي عما وقع من الكلام المجمل الذي قد يشير إلى الحلول فقال: "أبو طالب رحمه الله هو وأصحابه السالمية أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم صاحب سهل بن عبد الله التستري، لهم من المعرفة والعبادة والزهد واتباع السنة والجماعة في عامة المسائل المشهورة لأهل السنة ما هم معروفون به، وهم منتسبون إلى إمامين عظيمين في السنة الإمام أحمد بن حنبل وسهل بن عبد الله التستري.. وقل طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامها نوع غلط لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع.. وهؤلاء وقع في كلامهم أشياء أنكروا بعض ما وقع من كلام أبي طالب في الصفات من نحو الحلول وغيره، أنكرها عليهم أئمة العلم والدين ونسبوهم إلى الحلول من أجلها؛.. وأما الحلول العام ففي كلام أبي طالب قطعة كبيرة منه؛ مع تبريه من لفظ الحلول فإنه ذكر كلاماً كثيرا حسناً في التوحيد.. مما ينفي الحلول"[2].

كما اعتذر الإمام ابن تيمية أيضاً لأبي عبد الرحمن السلمي وخصوصاً أنه جمع في كتبه من أخبار النساك الصحيح والضعيف فقال: "وهو في نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل، وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير، ويروي أحياناً أخباراً ضعيفة بل موضوعة يعلم العلماء أنها كذب،.. وما يظن به وبأمثاله إن شاء الله تعمد الكذب، لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ في الرواية، فإن النساك والعباد منهم من هو متقن في الحديث مثل ثابت البناني والفضيل بن عياض وأمثالهما، ومنهم من قد يقع في بعض حديثه

(١) الاستقامة، ابن تيمية ١/٣٨٥.

(٢) انظر مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٥/٤٨٣، ٤٨٦.

غلط وضعف"[١]. وجعله من أعظم المشايخ الذي أخذ عنهم أبو القاسم القشيري حيث قال: "أعظم المشايخ الذين أخذ عنهم أبو القاسم جمعاً لكلام مشايخ الصوفية وتأليفاً له ورواية له؛ هو الشيخ أبو عبد الرحمن السلمى، فإن القشيرى لم يدرك شيخاً أجمع لكلام القوم وأحرص على ذلك وأرغب فيه منه"[٢].

المطلب الثالث: بيان موافقة الصوفية لأهل السنة

وتكملة لمنهج الإمام ابن تيمية في العدل مع الصوفية المتقدمين وتلمس الأعذار لهم، فإن هذا يرجع إلى أن الصوفية المتقدمين موافقون لأهل السنة في الجملة، ونص الإمام ابن تيمية على موافقة الصوفية لأهل السنة في الجملة هو سبب رئيس لتملس الأعذار لهم، وبيان أن ما وقع منهم من أخطاء كثير منها اجتهاد يؤجرون عليه، وإن كانوا لا يقرون به، كما ذكر ذلك الإمام ابن تيمية في سياقات عديدة من كتبه أن كثيراً من المتصوفة الذي ذكرهم أبو القاسم القشيري في رسالته هم موافقون لأهل السنة، وليسوا موافقين للأشاعرة ولا غيرهم، فقال في أحد سياقاته: " كذلك عامة المشايخ الذين سماهم أبو القاسم في رسالته لا يعرف عن شيخ منهم أنه كان ينصر طريقة الكلابية والأشعرية التي نصرها أبو القاسم، بل المحفوظ عنهم خلافهم، ومن صرح منهم فإنما يصرح بخلافها، حتى شيوخ عصره الذين سماهم"[٣]، وقال في سياق آخر عن الصوفية الذين ذكرهم أبو القاسم القشيري في رسالته: "والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يذكر، فإن في الصحيح الصريح المحفوظ عن أكابر المشايخ مثل الفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ويوسف بن

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٤٢/١١.
(٢) الاستقامة، ابن تيمية ١٠٣/١.
(٣) الاستقامة، ابن تيمية ٨٤/١.

أسباط وحذيفة المرعشى ومعروف الكرخي إلى الجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري، وأمثال هؤلاء ما يبين حقيقة مقالات المشايخ"[١]. وإذا كان الصوفية الأوائل موافقين لأهل السنة، فإن الإمام ابن تيمية ذكر بعض المسائل وبين موافقة الصوفية لأهل السنة فيها، فمثلاً ذكر عن الجنيد قوله: " ولهذا قال الجنيد رحمه الله: علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصلح له أن يتكلم في علمنا"[٢]، وذكر عن سهل التستري قوله: " كل وَجْد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل"[٣]، كما ذكر عن أبي يزيد البسطامي قوله: "استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق"[٤]، وذكر عن أبي يزيد البسطامي أيضاً قوله: "لو رأيتم الرجل يطير في الهواء ويمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف وقوفه عند الأوامر والنواهي"[٥]، وكذلك نقل الإمام ابن تيمية عن الشيخ عبد القادر الجيلاني قوله وسئل: "هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل فقال ما كان ولا يكون"[٦]. وفي مسألة الفناء والتفريق بين مشاهدة المشيئة العامة ومشاهدة الفرق بين ما يحبه الله وبين ما يبغضه وذكر قول الجنيد في هذه المسألة، ثم قال: "فمن سلك مسلك الجنيد من أهل التصوف والمعرفة كان قد اهتدى ونجا وسعد"[٧]. ونقل عن الشيخ عبد الله بن خفيف مجمل اعتقاده، وهو

---

(١) الاستقامة، ابن تيمية ٨٢/١.

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية ص٢٢

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية ص٢٣

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٠٦/١.

(٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٤٦٦/١١.

(٦) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٨٥/١، ٨٦.

(٧) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٣٥٥/١٤.

موافق لمعتقد أهل السنة فقال: وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات، ثم ذكر كثيراً من المسائل كالوجه واليد والرؤية، والإيمان وكونه يزيد وينقص، والقدر وخلق أفعال العباد وغيرها، وكل ما نقله عن الشيخ عبد الله بن خفيف موافق لأهل السنة(١). وفي سياق المفاضلة بيّن النبي والولي الذي تكلم فيه المنتسبون للصوفية من المتأخرين، بين الإمام ابن تيمية أن الصوفية الأوائل متفقون على تفضيل النبي على الولي، فقال في ذلك: "وشيوخ الصوفية متفقون على تفضيل الأنبياء على الأولياء، كما اتفق على ذلك سائر علماء المسلمين، وقد ذكر أبو بكر الكلاباذي في كتابه اعتقاد الصوفية إجماع الصوفية على ذلك"(٢).

وكما ذكر الإمام ابن تيمية موافقة الصوفية الأوائل لأهل السنة، فإنه ذكر أيضاً موافقة الصوفية لأهل السنة في الرد على الغلاة ممن انتسب إلى التصوف، وهم في موقفهم هذا يوافقون أهل السنة، فمثلاً ذكر عن أبي عبد الرحمن السلمي رده على الكلابية فقال: "وأبو عبد الرحمن كان ينكر مذهب الكلابية ويبدعهم، وهو المذهب الذي ينصره أبو القاسم، وله في ذم الكلام مصنف يخالف ما ينصره أبو القاسم"(٣).

كما أشار الإمام ابن تيمية إلى موقف الصوفية المتقدمين من الحلولية والجهمية، وأن كلامهم مشهور في النكير عليهم مما يوافق مذهب السلف فقال: "وللشيوخ المشهورين بالخير كالفضل بن عياض وأبي سليمان الداراني والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وعمر بن عثمان المكي وأبي عثمان النيسابوري

(١) انظر الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية ص٤٠٣ .
(٢) الصفدية، ابن تيمية ٢٤٨/١.
(٣) الاستقامة، ابن تيمية ٨٣/١.

وأبي عبد الله بن خفيف الشيرازي ويحيى بن معاذ الرازي وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية مالا يتسع هذا الموضع لعشره"[١].

كما ذكر الإمام ابن تيمية إنكار الصوفية على الغلاة منهم كابن سبعين فقال: "ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء، فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، وإن شيوخ الصوفية الكبار كالفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني وعمرو بن عثمان الشبلي والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وأبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي ونحوهم رضي الله عنهم كانوا من أعظم الناس تكفيرا لهؤلاء"[٢]. كما ذكر الإمام ابن تيمية إنكار الصوفية على الحكيم الترمذي لما تكلم في خاتم الأولياء وقال: "والترمذي مع فضله وعلمه لما صنف كتاب خاتم الأولياء أنكر المسلمون عليه ذلك وأخرجوه، كما ذكر ذلك أبو عبد الرحمن السلمي في محنة الصوفية، وقال إنهم نفوه وأخرجوه من بلدته وشهدوا عليه بالكفر، وذلك بسبب تصنيف كتاب خاتم الولاية"[٣]، وكذلك الحلاج فقد ذكر الإمام ابن تيمية موافقة الصوفية لأهل السنة في موقفهم تجاه الحلاج وتبرئهم منه فقال عن موقف الصوفية من الحلاج: "وبسط ذكره في تاريخه أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية أن كثيراً من المشايخ ذموه وأنكروا عليه، ولم يعدوه من مشايخ الطريق، وأكثرهم حط عليه، وممن ذمه وحط عليه أبو القاسم الجنيد"[٤].

**

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية ٤/٥، ٥ .

(٢) الكيلانية، ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى ٣٥٣/١٢.

(٣) الصفدية، ابن تيمية ٢٤٨/١.

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٠٩/٣٥.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة السريعة في هذا البحث أعود لأسجل أهم النتائج التي انتهى إليها البحث:

- ليس للتصوف معنى محدد، لكن يجمع معانيه أنه الطريق إلى الله، وذلك بالعكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها.
- لفظ التصوف والصوفية لم يكن مشهوراً في القرون الثلاثة الأولى وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك.
- التصوف في القرون الأولى كان متعلقاً بالجانب السلوكي العملي، وكان تصوفاً متوافقاً مع الكتاب والسنة في الجملة.
- بعد القرون الأولى دخل على التصوف ما ليس من التصوف، وانتسب إلى الصوفية من ليس منهم، وهذا الاشتراك في التسمية والاختلاف في الحقيقة هو ما حاول المتصوفة الأوائل فك الالتباس فيه وبيانه.
- اتصف أهل السنة والجماعة بالإنصاف مع من وقع في كلامه شيء من الانحراف عن الكتاب والسنة، وكذلك كان أهل السنة منصفين حتى مع الخصوم بجميع درجاتهم.
- نظر الإمام ابن تيمية من زاوية الاجتهاد لمن وقع في الانحراف من بعض المتصوفة، ورأى أن الكثير من المتصوفة الأوائل هم مجتهدون في الطريق الذي يرون أنه الطريق الأقرب إلى الله، ولذلك التمس لهم العذر.
- نظر الإمام ابن تيمية لما يقع من بعض الصوفية من انحراف الذي هو خارج عن الاجتهاد، كنوع من التصرفات والعبارات التي يطلقها الصوفية ولا تتفق مع الكتاب والسنة، فقد نظر إليها مراعياً الأشخاص الذين خرجت منهم هذه

العبارات ومدى قربهم وبعدهم عن السنة، بحيث وضع هذا القرب من الكتاب والسنة محل الاعتبار. كما بيّن ابن تيمية أن بعض ما ذكر من عبارات منسوبة لأكابر الصوفية مما يخالف الكتاب والسنة كثير منه مكذوب.

- بين الإمام ابن تيمية في سياقات عديدة موافقة الصوفية الأوائل لأهل السنة في القضايا العقدية، كما بين كذلك موافقة الصوفية لأهل السنة في الموقف من المبتدعة والرد على الغلاة ممن انتسب إلى التصوف.

**

فهرس المصادر والمراجع

١. الاستقامة، أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢. الاعتصام، إبراهيم الشاطبي، تحقيق محمد الشقير وآخرون، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.
٣. اعتقاد أئمة الحديث، أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، تحقيق: محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٤. التعرف لمذهب أهل التصوف، أبو بكر الكلاباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥. التصوف الثورة الروحية في الإسلام، أبو العلا عفيفي، دار الشعب، بيروت.
٦. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وآخرون، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
٨. درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٩. الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، أحمد بن تيمية، تحقيق: على العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ،٢٠١٩م.
١٠. الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة.

١١. شرح كلمات لعبد القادر في كتاب فتوح الغيب، ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، جمع: محمد بن قاسم، مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
١٢. الشريعة، أبو بكر بن الآجري، تحقيق: عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
١٤. الصفدية، أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
١٥. الصواعق المرسلة، محمد ابن القيم، تحقيق: حسين عكاشة رمضان، دار عطاءات العلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ،٢٠٢٠م.
١٦. الصوفية والفقراء، أحمد بن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، جمع: محمد بن قاسم، مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
١٧. الفتوى الحموية الكبرى، أحمد بن تيمية، تحقيق: حمد التويجري، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية،١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤.
١٨. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، أحمد بن تيمية، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٩. الكيلانية، أحمد بن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، جمع: محمد بن قاسم، مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
٢٠. اللمع، أبو نصر السراج الطوسي، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٢١. مجموع الفتاوى، أحمد بن تيمية، جمع: محمد بن قاسم، مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
٢٢. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

* * *